Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of law and political sciences
Master 2 field - section 2

English legal Terminologie
Master Lexus
Program Lexus
Teacher Dr Debih Hatem

Door 2

حرية تداول المعلومة

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربية

ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح
لمصلحة	the interests	قانون براءة الاختراع	patent law	الخلط-المزج	the amalgam
الإفشاء	the disclosure	حافز	an incentive	إغفال-سهو	omission
تم تحقيقه-إنجازه	achieved	يعزز-يدعم	to enhance	ترهيب-ترويع	intimidated
كرست	enshrined	التدخل	interference	تداول المعلومة	the flow of information
حظر	to ban	التشويه	the distortion	حث-حفز	stimulated
كبح-عرقل-أعاق	hampered	التداخل	the overlapping	التحقيق القضائي	judicial inquiry
نزع الملكية	an expropriation	انقسام التعبير عن الفكرة	the idea-expression dichotomy	التدليل-البرهان	argumentation
الوصول المفتوح(المتاح)	open access	استنفاد	exhaustion	التصادمات المعيارية	normative collisions
يحل محل	supplanting	استيعاب	to grasp	شرط أساسي	a prerequisite
الناشئة-الناجمة	arising	تقرير المصير	self-determination	التنفيذ	implementation
الحلول-معالجة	remedies	الترخيص	the licensing	تشريع أمن المعطيات	data security legislation

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

يمكن أن يتخذ تدفق المعلومات أشكالًا متعددة مثل الأخبار والأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والأشكال المتعددة للمعلومات المرتبطة بالإنترنت وتدفق البيانات الذي يتضمن تدفق الأموال وما إلى ذلك. ومع ذلك ، فإن الزيادة في تدفق المعلومات قد حفزت الخطابات والتنظير والبحث في التدفق العالمي للمعلومات. نركز في هذه الورقة على نظرة عامة نقدية لبعض الخطابات والأساليب النظرية التي تم تطويرها لشرح القضايا المتعلقة بالتدفق الدولي للمعلومات.

هناك تصورات مختلفة لمعنى مصطلح "المعلومات"، في لاتينية العصور الوسطى، يشير مصطلح "معلومات" إلى تصوير أو تعليمات أو تشكيل. في اللغة الفرنسية الكلاسيكية، تشير كلمة "une information" إلى جمع ومعالجة المعلومات أو الأدلة في تحقيق قضائي أو قضية محكمة، وبصفة عامة ترتبط المعلومات بالأخبار والمعرفة والحقائق والأرقام والبيانات والذكاء والأفكار ؛ وكلما زادت المعلومات، كان ذلك أفضل على أن يتم توفير هذه المعلومات أو تبادلها.

مبدأ حرية تداول المعلومات

إن مبدأ حرية تداول المعلومات ليس الحق في المعلومة في حد ذاته، لكنه مبدأ عام تقوم عليه الكثير من تشريعات المعلومات. يمكن أن يكون للفرد الحق في حرية التعبير، ولكن ليس الحق في حرية تداول المعلومات. ومع ذلك، هذا لا يعني أن مبدأ حرية تداول المعلومات لن يكون مرتبطًا تمامًا بالحقوق المعلوماتية الأساسية مثل حرية التعبير، إذ يشمل مبدأ حرية تداول المعلومات قيمًا تستند إلى الحقوق والحريات في الوصول للمعلومة، بحيث يكون مبدأ حرية تداول المعلومات قابلاً للمقارنة مع الحريات الأساسية الأربعة التي يقوم عليها قانون الاتحاد الأوروبي بشأن حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.

تعد حرية نقل المعلومات معيارًا أو مبدأً قانونيًا هامًا، يحكم التفسير والتدليل القانونيين، مما يساعد في حل التصادمات المعيارية وبالتالي ، فهي ليست قاعدة من قواعد القانون الوضعي قابلة للتطبيق بشكل مباشر ولكنها مبدأ يحكم تفسير القواعد والموازنة بين الحقوق المطبقة في حالات معينة، إلى حدٍ ما، يمكن تطبيقه كمبدأ يحكم التفسير في حالة معينة، ويمكن القول إنه مبدأ للتفسير الغائي الذي يسعى إلى تحسين التدفق الحر للمعلومات.

على الرغم من أساس قيمته، فإن مبدأ حرية تداول المعلومات يكشف عن كون المعلومات عنصر هام، لكن ليس بالضرورة أن تكون شرطا مسبقا للحصول على المعرفة، فقد يكون لها قيمة تجارية، كما أنه ليس بالضرورة أن تكون جزءًا من عملية صنع القرار، ومن ثم فمن المسلم به أنه قد يكون للمعلومات وظائف مختلفة في علاقات وعمليات معينة. وبالتالي، لا يوجد تمييز جوهري بين الأنواع المختلفة من المحتوى: يمكن أن يكون العمل الموسيقي المحمي بحقوق التأليف والنشر بنفس أهمية موضوع حرية التعبير كمقالة إخبارية.

إن مبدأ حرية تداول المعلومات متجذر أيضًا في السعي لتحقيق الكفاءة ؛ مع أخذ التكلفة بعين الاعتبار، ومن ثم فإن هذا المبدأ يمكن مقارنته بمعيار تحسين تشريعات أمن المعطيات، حيث التقنيات المتاحة والتكاليف المرتبطة والجودة والكمية وعمر البيانات ، وكذلك أهمية المعالجة يجب مراعاة حماية الخصوصية عند تنفيذ تدابير أمن البيانات، وبشكل عام، يتعلق مبدأ حرية تداول المعلومات بالمؤسسات والهياكل القانونية التي تحمي تدفق المعلومات الفعال والاستخدام الفعال لموارد المعلومات.

تحتاج العلاقة بين الحق الحصري للحصول على معلومات ذات قيمة تجارية ومبدأ حرية تداول المعلومات إلى بعض الشرح، نحن نتفق على أن قانون براءات الاختراع وقانون حقوق النشر يستندان في الواقع إلى مبدأ حرية تداول المعلومات، ففي قانون براءات الاختراع، يُمنح حق استئثاري لاستغلال الاختراع المحمي ببراءة لصاحبها مقابل الوصول إلى المعلومات التي تشرح الاختراع، الفكرة الأساسية لقانون براءات الاختراع هي إعطاء المخترعين حافزًا للكشف عن اختراعاتهم مقابل حق استئثاري لاستغلالها تجاريًا، تهدف هذه الآلية إلى تسريع الابتكار والتقدم وكذا النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

وبنفس الطريقة، فإن حق المؤلف يهدف إلى تقديم حوافز للمؤلفين للتقدم ونشر أعمالهم. في المقابل، يُضمن للمؤلفين الحقوق الاستئثارية للاستغلال التجاري لأعمالهم لفترة معينة واحترام حقوقهم المعنوية، توفر حقوق النشر سوقًا خاصًا لأشكال التعبير الثقافي، وبالتالي فهي أيضًا مؤسسة مصممة لتعزيز حرية التعبير، حيث تتيح إنشاء ونشر أعمال بدون تمويل عام أو مستفيدين من القطاع الخاص، نتيجة لذلك، دون التدخل في محتوى العمل، يمكن اعتبار كل من حقوق التأليف والنشر وحقوق براءات الاختراع من المتطلبات الأساسية لسوق المعلومات الخاصة العاملة، لأنها توفر آلية للمعلومات التجارية وتقلل من تشويه المنافسة الناجم عن الانتفاع المجاني، بعد هذا، لا يزال من الواضح أن حقوق الملكية الفكرية تعني حقًا معينًا للتحكم في استخدام المعلومات وأن هناك توترًا متزايدًا بالنظر لحرية تداول المعلومات.

وجد Simon Chalton أنه على الرغم من أن الملكية الفكرية لا تنشئ حق ملكية للمعلومات في حد ذاتها، إلا أنها طورت الملكية الفكرية بطريقة توفر لمالكها سلطة متزايدة للتحكم في المحتوى، كما يشير إلى أن المشكلة في كثير من النواحي هي تداخل الفرص في تنظيم المعلومات من خلال أدوات

قانونية مختلفة مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر وحماية أسرار العمل، يتم تعزيز هذا التحكم المتداخل والمتزايد بشكل تدريجي من خلال الطلبات الخاصة عبر إجراءات وعقود الحماية الفنية، في حق المؤلف، تم تخفيف التوتر بين الحق الحصري للمؤلف وحرية تداول المعلومات، عبر مبدأ انقسام التعبير عن الفكرة، إذ بموجبه يتعلق الحق الحصري بالتعبير فقط وليس بالأفكار الواردة في التعبير، مبدأ آخر مشابه هو استنفاد حقوق النشر أو مبدأ الاستخدام الأول، مما يجعل توزيع نسخ مجانية قانونيًا بمجرد طرحه في السوق بشكل قانوني.

الحقوق المعلوماتية على المستوى الدستوري

إن نقطة البداية الطبيعية لأي مسعى لاستيعاب مجموعة القواعد المتعلقة بقانون المعلومات هي الانطلاق من الحقوق الأساسية المعترف بها في الدساتير الوطنية والاتفاقيات الدولية، أهم حقوق المعلومات الأساسية هي حرية التعبير وحرية تكوين الرأي وحرية الفكر والمعتقد والحق في تقرير المصير المعلوماتي واحترام المراسلات والحق في الملكية الفكرية، ورد ذكر حرية التعبير وحرية تكوين الرأي في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) التي تنص على أن "لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل والتماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة وبغض النظر عن الحدود ".

تتضمن المادة 10 من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان (ECHR) لغة مماثلة لكنها تستمر في تقييد هذه الحرية: "لا تمنع هذه المادة الدول من طلب ترخيص مؤسسات البث أو التلفزيون أو السينما. ممارسة هذه الحريات، منذ ذلك الحين يحمل في طياته واجبات ومسؤوليات ، قد يخضع لمثل هذه الإجراءات أو الشروط أو القيود أو العقوبات التي ينص عليها القانون وتكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي أو السلامة الإقليمية أو السلامة العامة، من أجل منع الإخلال بالنظام أو الجريمة، من أجل حماية الصحة أو الآداب العامة، أو حماية سمعة الآخرين أو حقوقهم، أو منع إفشاء المعلومات التي تم الحصول عليها سراً، أو للحفاظ على سلطة القضاء وحياده ".

حرية الرأي والتعبير تكملها في الواقع الحق في المشاركة في المجتمع، وخاصة الحق في التصويت وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. في ميثاق الاتحاد الأوروبي، قد يُنظر إلى الحق في التعليم (المادة 14) وحرية الفن والعلوم (المادة 13) على أنهما مكملان لحرية التعبير.

حقوق النشر تحمي التنسيق

في الحقيقة ما يخص المؤلف هو خلق الشكل الذي حققه، حقوق النشر تحمي أي تنسيق، بمعنى اختيار أو ترتيب المواد التي هي موضوع ملكيته الفكرية، وبالتالي فهو اختيار الكلمات، وترتيباتها في الجمل، في الفقرات، وفقًا لمستوى معين (الخطة عبارة عن تنسيق محمي بشكل مستقل عن النص، بالإضافة إلى سيناريو مستقل عن القطعة). وهو أيضا اختيار الألوان والأشكال لعمل تصويري ... إلخ.

من ناحية أخرى، فإن الأفكار التي سادت عملية الخلق ليست محمية، فمن الثابت في معظم الأنظمة القانونية في العالم الاعتراف بحرية الأفكار، وهو مبدأ نتيجته الطبيعية وصول المعرفة للجميع، كما أكدته الإعلانات المختلفة لحقوق الإنسان.

من الناحية القانونية، لا يمكن بالتالي حماية فكرة بشكل مباشر، ولكن هذا موضوع آخر، فكرة الرسم ليست محمية، حقيقة رسم المرء لا تمنع المؤلفين الآخرين من رسم صورهم الخاصة، فكرة أن الطقس لطيف في باريس اليوم هي فكرة مفتوحة للجميع. لكن إذا قمت بتشكيل عبارة "يا إلهي، يا له من طقس جميل في باريس اليوم! " هذه الجملة تخصني؛ أخترت الكلمات وعلامات الترقيم إذا أنا المؤلف.

من حرية الأفكار إلى حرية المعلومات

مع المثال السالف الذكر (الطقس الجيد)، سنرى أن المعلومات غالبًا ما تكون بترتيب فكرة غير محمية، ولكن ما هي مهنة التأليف، إذا لم تكن مهتمة بالمعلومات، فهي المواد الخام اليومية؛ سبب وجودها هو معالجة المعلومات وتعميمها من أجل إثراء أداء المستخدمين أثناء البحث عن المعرفة.

أسس الحرف اليدوية المعطلة

لماذا إذن يريد المؤلفون - وخاصة ناشروهم - منعنا من تداول المعلومات بحجة أنهم كرسوها بكلماتهم الخاصة؟ سيقال لنا أن الحل بسيط؛ يكفي تحديد موقع الأفكار - خالية من النص - وإعادة صياغتها بكلمات أخرى، هذا هو بالضبط ما فعله المتخصصون لسنوات مع الملخصات، ومع ذلك، يرغب الناشرون الصحفيون هنا في حظر الملخصات، لذا فإن العمل المفيد لمحترفي المعلومات يعوقه الوجود المطلق لحقوق التأليف والنشر المكرسة.

نظرية نزع الملكية أو المصادرة

ألا يمكننا أن نتصور من أجل السماح لجميع الأنشطة الاقتصادية نوعًا من أولوية المعلومات في حالات معينة وأولوية للمؤلف في حالات أخرى؟ في حالة أعمال المعلومات المهنية، ألا يمكننا اعتبار أن المعلومات لها الأسبقية على ملكية المؤلف؟ أليس هذا هو الشعور العميق لدى كثير من الكتاب العلميين ؟ يتعين على البعض النشر في إطار ممارسة مهامهم. هذا هو الحال بالنسبة للمعلمين والباحثين، الذين يتعين عليهم أحيانًا دفع الأموال مقابل نشرهم لأبحاثهم في المجلات المرموقة لضمان التقدم الوظيفي، لذلك، في حالات معينة، يمكن تصور مصادرة الحقوق الخاصة للمؤلف - المؤقتة أو الدائمة - فيما يتعلق بالحق الجماعي في تدفق المعلومات، هذه النظرية ليست مجرد فكرة فقيه، ولكنها مبدأ معترف به جزئيًا، ولا سيما في حقوق التأليف والنشر الفرنسية.

الوصول المفتوح أو المتاح

التوجه الحديث بلا شك يكمن في الوصول المفتوح أو المتاح، بعد المعاناة من سياسة التعريفة النظامية والنقل المنهجي لجميع حقوق الباحثين من قبل المجلات العلمية، بدأت الجامعات في استعادة حقوق باحثيها وقررت نشرها لحسابها، بهدف إتاحة الوصول المجاني إلى جميع المعارف العلمية، مما أدى إلى خيبة أمل كبيرة للناشرين الخواص الذين يراجعون نموذج أعمالهم تدريجياً، لذلك يبدو أن الفكر المصلحي الضيق الذي تنبأ لنا بإنترنت تجاري بالكامل يحل محل الإنترنت التحرري للباحثين الأوائل قد تم تضليله، مرة أخرى، الإنترنت ليس ما يقرره بعض المفكرين الملهمين، ولكن ما يقوم به الفاعلون الحقيقيون.

خاتمة

بتحليل أسئلة السياسة الحالية في المجالات المختلفة لقانون المعلومات، يمكن للمرء أن يرى بعض القضايا المشتركة التي تنشأ داخل الأطر المختلفة على المستوى العميق، يعتبر بناء الثقة شرطًا أساسيًا لسوق معلومات عاملة أو مساحة معلومات موحدة، ومع ذلك، لا توجد وسيلة واحدة لبناء الثقة، فعندما يتعلق الأمر بالأسواق التجارية ، فإن ذلك مفاده توفير بنية كافية للتجارة الإلكترونية، بما في ذلك الحماية المناسبة للمستهلك كما توفر الخدمة الشاملة في لوائح الاتصالات للمستهلكين نفاذًا ميسورًا إلى شبكات المعلومات.

بدون البنية التحتية، لا يمكن الوصول إلى المحتوى أيضًا. على مستوى المحتوى ، تعتبر الأحكام المتعلقة بالوصول إلى المعلومات الحكومية والشفافية مهمة. من منظور تجاري ، يهدف تنظيم معهد بول شيرير (Paul Scherrer Institute (PSI إلى توفير إطار قابل للاستخدام يشجع على إعادة استخدام موارد المعلومات الحكومية لخدمات القيمة المضافة. عادة ما يكون هذا إطار عمل مصممًا لمنع الاستخدام الناقص لموارد المعلومات، في إطار حق المؤلف، يمكن بالطبع النظر إلى استثناءات حقوق النشر على أنها توفر علاجات لقلة استخدام مصادر المعلومات. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم غير مألوف في عقيدة حقوق النشر، ويُنظر إليه غالبًا على أنه يحمي مصالح الجمهور أو يوفر توازنًا في حقوق النشر.

Lexus Metandus© Copyright 2020 All rights reserved